أسماء وحالات في لائحة طويلة تسقط مقولة "الحرب الأهلية"

كتب بيار عطاالله: النهار 2005/12/7

بررت السلطات السورية اكتشاف المقابر الجماعية قرب مقر قيادتها السابق في عنجر، بانه من بقايا "الحرب الاهلية" في لبنان وساندها في هذا الرأي بعض من ارادوا طمس هذه القضية او التعتيم عليها لغاية في انفسهم. لكن هذه التبريرات تنقضها المعطيات الآتية:

اولا – بدأت القوات السورية حملات الاعتقال الاعتباطي والقسري من لحظة دخولها الى لبنان. وما اقرار الطبيب الشرعي المكلف من النيابة العامة فؤاد ايوب ان بعض اصحاب الهياكل المنتشلة من المقبرة الجماعية في عنجر وافته المنية منذ اكثر من 20 عاما، الا تأكيد لصحة كل الكلام الذي اعلنته منظمات حقوق الانسان المحلية والعالمية عن اعتقال الاستخبارات السورية لبنانيين منذ منتصف السبعينات، وتحديدا منذ سنة 1976.

وفي لائحة المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية اكثر من لبناني ولبنانية اعتقلوا منذ اكثر من عشرين سنة واشهرهم، او بالاحرى اكثر الملفات اثارة للانتباه ملف علي موسى عبدالله من مواليد عيترون 1959 الذي خطفته الاستخبارات السورية من احضان عائلته في منطقة الكولا عام 1981. وعندما ذهبت عائلته للسؤال عنه في المركز السوري القريب من الكولا اخذ علي يصرخ من داخل الزنزانة: "انا هنا انقذوني لا تتركوني". وبعد ذلك بساعات اختفت آثار علي وتبين لعائلته بعد المتابعة انه اصبح في المعتقلات السورية.

وايضا على لائحة المعتقلين منذ عشرين سنة جوزف داود عون من صغبين، الذي تتبنى منظمة العفو الدولية قضيته "نموذجا" للاعتقالات الاعتباطية التي نفذتها الاستخبارات السورية في لبنان. فقد خطف مسلحون موالون لسوريا هذا المواطن بتهمة الانتماء الى "القوات اللبنانية" في منطقة بر الياس في البقاع بتاريخ 2 حزيران 1982، ليتبين لاحقا انه سلم الى الاستخبارات السورية التي نقلته الى معتقل عنجر وسلك طريق العذاب منها الى داخل السجون السورية. وفي لائحة المعتقلين منذ عام 1977 عدد كبير من اللبنانيين.

ثانيا – لم تقتصر عملية الاعتقالات الاعتباطية والخطف والاخفاء القسري على اجهزة الاستخبارات السورية، بل ان القوات السورية النظامية متورطة هي الاخرى في هذه العمليات، ومنها مثلا قضية طانيوس ابرهيم الطيار الذي خطفته القوات الخاصة السورية عند حاجزها في منطقة الشيفروليه في 27 ايار 1978 خلال المواجهات بين "القوات اللبنانية" والجيش من جهة، والجيش السوري من جهة اخرى، في "حرب المئة يوم". وثمة حالة اخرى هي قضية بشارة طانيوس رومية، من مواليد بلدة رياق الذي اختطفته ايضا القوات الخاصة السورية في البقاع بتاريخ 14 آذار 1978 بتهمة الانتماء الى حزب الوطنيين الاحرار وقوات "النمور" التي كانت تابعة له.

ثالثا – اعتمد النظام الامني السوري في لبنان ما يسمى في البنى العسكرية نظام "المحكمة الميدانية" التي كانت تتبع قيادة الفرقة الثالثة في الجيش السوري وهي الفرقة التي كانت تسيطر على لبنان، استنادا الى المعتقلين المفرج عنهم والذين حوكموا امامها ومنهم الرائد في الجيش كيتل الحايك. ويذكر ان هناك مجموعة محاكم خاصة كانت تتبع فروع التحقيق العسكري السورية او "فرع فلسطين" الذي كان يتولى الكثير من الشؤون الامنية في لبنان. وينقل العارفون بتركيبة الشؤون العسكرية ان المحكمة الميدانية غالبا ما تتخذ قرارات عاجلة وتنفذها سريعا من دون اي مراجعة او قبول وطعن.

رابعاً – الجثث التي اكتشفت في مقابر عنجر ليست الاولى. فقد سبق ان قضى كثر من اللبنانيين في المعتقلات السورية، ومنهم خالد عز الدين العس الذي عاد جثة من سوريا. وجوزف امين حويس من مواليد 1960 في بولونيا الذي اعتقل في الثاني من حزيران 1992 وحوكم امام محكمة ميدانية خاصة بالاشغال الشاقة، لكنه قضى في المعتقل السوري حديثاً في

2005/6/20 واعيد جثة الى لبنان. وهناك ضحية ثالثة هي عادل خلف عجوري الذي قضى ايضاً تحت التعذيب. وكان خطف عند حاجز للجيش السوري على طريق المطار في الخامس من ايار 1990 واستطاع عبور معتقل عنجر الى المعتقلات السورية ولم يسقط صريعاً بين يدي "النبي" يوسف العابد، وبقي سجيناً سنتين في سجن تدمر من دون ان يعرف اهله بمكانه الى حين نقله الى سجن صيدنايا حيث توفي في 22 ايلول 1999.

وفي 22 تشرين الاول 1999 تلقت عائلة عجوري اتصالاً من ادارة معتقل صيدنايا افادت فيه انه توفي. ونقلت جثته في اليوم عينه الى لبنان بواسطة سيارة اسعاف تابعة لمعتقل صيدنايا ووضعت الجثة في مستشفى الحايك وتسلمها ذوو عجوري في الليلة نفسها وجرت مراسم الدفن في اليوم التالي في حضور زوجة عجوري واطفاله الثلاثة وعيون النظام الامني السوري – اللبناني المشترك.

خامساً – لم تتلق عائلات المعتقلين يوماً اشعاراً من السلطات السورية يفيد عن مكان اعتقال احبائها والتهم المنسوبة اليهم والذريعة القانونية التي اجازت للاجهزة السورية اختطافهم من الاراضي اللبنانية. كما رفضت القيادة السورية دائماً الرد على استفسارات اهالي المعتقلين، وايضاً على رسائل منظمات حقوق الانسان المحلية والعالمية. ولم يكن هذا الرفض مبرراً بتجاهل المسألة فحسب، بل ان القيادة السورية ادركت سلفاً ان اي تعاط او ادنى اعتراف بملف المعتقلين اللبنانيين لدى الاجهزة السورية، واي وثيقة قد تشكل لاحقاً مستنداً يستخدم ضد هذه القيادة في اي عملية محاسبة قانونية، وخصوصاً ان التراتبية العسكرية ترتب مسؤولية على القيادة السياسية تماما كما حصل في قضية الرئيس الصربي المخلوع ميلوسيفيتش.